

إفاضة العوائد

[216] [التكلّم فيها ، فنقول: هل ترك الضد مقدّمة لفعل ضده ، أو فعله مقدّمة لترك ضده ، أو كل منهما مقدّمة للآخر ، أولا توقف في البين ؟ والمعروف من تلك الاحتمالات ، هو الاول والاخير ، فلا نتعرض لغيرهما . وستطلع على بطلانه في اثناء البحث . والقائل - بتوقف فعل الضد على ترك ضده الآخر - إما أن يقول مطلقا ، كما عليه جل أرباب هذا القول ، أو يفصل بين الرفع والدفع ، بمعنى أنه لو كان الضد موجودا ، وأراد إيجاد الآخر ، يتوقف إيجاده على رفع ضده ، وإن لم يكن موجودا ، وأراد إيجاد ضده ، لم يكن موقوفا على ترك الضد . ثم إن وجه التوقف يمكن أن يكون أحد امور ثلاثة : (الاول) - أن يقال بان ترك الضد ابتداءا مقدّمة لفعل الضد (الثاني) - أن تكون مقدّمية الترك من باب مانعية الفعل (الثالث) - أن يكون من جهة عدم قابلية المحل ، فان المحل - لما لم يكن قابلا لان يقع فيه كلاهما - صار وجود كل منهما متوقفا على خلو المحل عن الآخر . وكيف كان فلنشرع فيما هو المقصود - وقبل ذكر أدلة الطرفين ، لابد وأن يعلم حكم حال الشك ، لنرجع إليه إذا عجزنا عن القطع باحد الطرفين . فنقول: لو شك في كون ترك الضد مقدّمة ، بعد العلم بوجوب مقدّمة الواجب ، والعلم بوجوب فعل الضد الآخر ، فهل الاصل يقتضى الحكم بصحة العمل إن كان من العبادات ، أو الفساد ؟ قد يقال بالاول ، لان فعلية الخطاب مرتفعة بواسطة الشك ، خصوصا في الشبهة الموضوعية التي قد اطبقت - على اجراء البراءة فيها - كلمة العلماء رضوان الله عليهم من الاصوليين والاخباريين ، وإذا لم يكن الوجوب فعليا لا مانع من صحة العمل ، لان المانع - كما قد تحقق في محله -
